

واقع الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا فى ظل الحرب الأوكرانية الروسية

شرين السيد أحمد منشاوى*

تسببت الأزمة الأوكرانية فى إحداث حالة كبيرة من التضخم العالمى فى مجالات الطاقة والغذاء والمعادن وسلاسل التوريد، وتهدد تداعيات هذه الأزمة الأمن الغذائى فى دول شمال إفريقيا والعالم أجمع، وسط مخاوف من نقص إمدادات المحاصيل الأساسية مثل القمح والذرة. وتسببت الحرب الدائرة حاليًا فى حدوث أزمة فى سلاسل الإمداد التى كانت متضررة بالفعل من الإغلاق العام جراء جائحة كورونا خلال العامين الماضيين، وبدأت الآثار المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية على سلاسل إمداد الغذاء تظهر فى دول شمال إفريقيا، حيث تستورد هذه الدول جانبًا كبيرًا من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا. ومع بدء موسم الزراعة، أصبح هناك قلق من الاضطرابات طويلة الأجل التى سيحدثها النزاع على الغذاء.

مقدمة

تأثر الأمن الغذائى سلباً بالعديد من الأزمات العالمية، مثل ما شهده العالم فى الأزمة المالية ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ وما تلاها من أزمة غذائية، وبينما تحاول الدول معالجة كل أوضاعها فى محاولة منها للتعافى من آثار الأزمة وإذا بالحرب الروسية الأوكرانية تُلقي بظلالها على العالم أجمع وتزيد من حدة الأزمة الغذائية وما يتفرع عنها من أزمات مثل مشكلة التضخم، أزمة الطاقة، وغيرها من الأزمات، ولكن ما يعيننا هنا هو مشكلة الأمن الغذائى ومدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية عليها^(١).

ويعتبر الأمن الغذائى من أكبر التحديات التى تواجه الوطن العربى بأكمله، حيث تُعانى الدول العربية من نقص فى إنتاج الغذاء إذا ما قورن الطلب على الغذاء مع المعروض منه، ولتعويض النقص وتغطية فائض الطلب تستورد الدول العربية ما يقرب من نصف احتياجاتها من السلع الغذائية بفاتورة تبلغ قيمتها ١١٠ مليارات دولار سنويًا، هذا فى ظل الأوضاع والظروف العادية، ولكن مكمّن الخطورة فى أوقات الأزمات إذ ترتفع أسعار السلع الغذائية مع إجمام الدول المصدرة لتلك السلع عن التصدير لأسباب أمنية واستراتيجية.

* دكتوراه الفلسفة فى الاقتصاد، كلية التجارة جامعة بنها.

وتعاني معظم الدول النامية من عدم القدرة على تحقيق الأمن الغذائي المستدام بها، وذلك لعدة أسباب، منها ما يتعلق باختلال جانب العرض مثل ندرة المياه، التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، استعمال الوسائل التقليدية في استغلال الأراضي الصالحة للزراعة، التصحر، التغيرات المناخية... وغيرها، ومنها ما يتعلق باختلال جانب الطلب مثل الزيادة السكانية، وزيادة معدلات الاستهلاك... وغيرها، لذا فإن هذه الدول تسعى إلى تدعيم قدرتها على التغلب على هذه التحديات وتحقيق الأمن الغذائي المستدام عن طريق اتباع بعض السياسات التي يأتي في مقدمتها التنمية الزراعية المستدامة، والاهتمام بالقطاع الزراعي وتنمية الاستثمارات الزراعية، والتكيف مع تغير المناخ وغيرها^(٢).

لذا تعد قضية الأمن الغذائي المستدام من أكبر التحديات الرئيسية التي تواجه دول الشمال الإفريقي، فعلى الرغم من توافر الموارد الطبيعية من الأرض والمياه والموارد البشرية، فإن الزراعة لم تحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب المتزايد على الغذاء، واتسعت الفجوة الغذائية وأصبحت تلك الدول تستورد حوالي نصف احتياجاتها تقريباً من السلع الغذائية الرئيسية. وقد تمكن القطاع الزراعي في دول شمال إفريقيا من توفير أغلب متطلبات السكان من الغذاء حتى مطلع سبعينيات القرن العشرين، ولكن مع منتصف عقد السبعينيات أصبحت مشكلة الغذاء على رأس قائمة الموضوعات والمشكلات التي تواجه هذه الدول، فالزيادة المتسارعة في أعداد السكان وتحسن ظروف المعيشة أدى إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية، وهو ما أدى إلى حدوث عجز في تغطية هذا الطلب محلياً، وبهذا اضطرت تلك الدول إلى اللجوء للخارج لسد احتياجاتها من الغذاء، مما أدى إلى حدوث الفجوة الغذائية التي تزداد حدتها حتى وقتنا الراهن، وهو ما جعل هذه الدول تتحول إلى قوة شرائية هائلة تنفق النسبة الأكبر من مواردها المالية في سبيل إشباع حاجاتها من الغذاء، وهو ما انعكس سلباً على ميزانياتها التجارية^(٣).

وتتجلى أهمية الورقة العلمية في أنها تعالج أزمة تعد من أخطر الأزمات التي تهدد أمن وسلامة الشعوب وتمثل خطراً على مستقبل الوحدات السياسية ومدى استقرارها، ويرجع الاهتمام بالأمن الغذائي المستدام لعدة أسباب إنسانية واقتصادية وسياسية واجتماعية، فحصول الإنسان على الغذاء المطلوب حق من حقوقه الأساسية حفاظاً على إنسانيته وكرامته، فلا تستوى كرامة الإنسان مع تعرضه لحالات الجوع وحرمانه من حقه في الغذاء، بالإضافة إلى ان العناية بالإنسان عن طريق غذائه يضمن الحفاظ عليه كعنصر إنتاج تستحيل حياة المجتمع بدونه، وبذلك يتمكن

الإنسان من ممارسة دوره كمنتج ومستهلك فى آن واحد تمهيداً لتعامله العقلانى مع الموارد الاقتصادية المتاحة^(٤).

ونظراً لأهمية الورقة نجد دراسة **El-Beltagy 2004**^(٥) ودراسة **UNDP, 2009**^(٦) توصلتا إلى أنه برغم الإمكانيات المادية والبشرية التى تمتلكها معظم الدول العربية ومنها دول شمال إفريقيا فى القطاع الزراعى، إلا أنها تعاني من عجز كبير فى توفير الغذاء الصحى لمواطنيها وخاصة فى السلع الأساسية وذات الاستهلاك الواسع مثل الزيوت بأنواعه، والسكريات إلى جانب الحبوب التى تشكل مصدر الغذاء الأساسى فى جميع بلدان شمال إفريقيا، فهى تعتبر عنصراً استراتيجياً لضمان توفير الأمن الغذائى المستدام للسكان، ولكن إنتاج الحبوب فى تلك الدول يظل غير كاف لتلبية الطلب المتزايد عليها، لذا فإن هذه الدول تعتمد على الاستيراد من الخارج لسد هذا العجز حيث تتركز حوالى ١٦-١٧٪ من الواردات العالمية للقمح فى دول شمال إفريقيا وخاصة الجزائر ومصر والمغرب، وهو ما يضغط على موارد هذه الدول من العملات الصعبة.

وبالنسبة لدراسة **نورالدين، ٢٠١١**^(٧) ودراسة **مبروكى، ٢٠١١**^(٨) فقد توصلتا إلى أنه من أهم التحديات التى تسهم فى زيادة حجم الفجوة الغذائية فى دول شمال إفريقيا: أ- ظاهرة التغيرات المناخية، ب- زيادة حدة مشكلة التصحر، ج- التخلف النسبى لمستوى الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، د- ضعف الاستثمارات المادية والبشرية فى القطاع الزراعى نتيجة ضعف العائد من هذه الاستثمارات، وغموض استراتيجية النهوض بهذا القطاع. وكل هذه التحديات تحد من قدرة هذه الدول على تحقيق الأمن الغذائى المستدام خاصة وأن أهم السلع الغذائية الرئيسية التى تؤثر على الفجوة الغذائية فى دول شمال إفريقيا تتمثل فى مجموعة الحبوب بنسبة ٩٠،٥٪، اللحوم الحمراء بنسبة ١٠،٨٪، الألبان ومنتجاتها بنسبة ٩،٥٪، الزيوت النباتية ٨،٧٪، السكر ٧،٤٪، لحوم الدواجن ٧،٣٪ والبقوليات ٣،٥٪.

وإذا انتقلنا إلى دراسة الصديق، ٢٠٢٢، ودراسة **سيرج، ٢٠٢٢**^(٩)، فقد أوضحا أن الفائدة الحقيقية من الأزمة الروسية الأوكرانية تكمن فى سرعة تدارك الدول العربية لخطورة الأزمة ومدى أهمية تحقيق الأمن الغذائى بكل أبعاده ومكوناته، مما سمح لبعض الدول العربية بإعادة النظر فى سياساتها وتحالفاتها، من خلال وضع الخطط والاستراتيجيات على المدى القريب والبعيد، فعلى المدى القريب من خلال تنويع مصادر الحصول على السلع والمواد الغذائية، وترشيد الاستهلاك، وتوفير مخزون استراتيجى لأوقات الأزمات. أما على المدى البعيد فقد لجأت بعض الدول لإعادة

دعم الاستثمار فى قطاع الإنتاج الزراعى، وتقديم الدعم لمجال البحث العلمى فى هذا القطاع، وإن كانت بعض الدول قد اتبعت هذه السياسة من قبل الأزمة الروسية الأوكرانية وخير مثال على ذلك هو السياسة المصرية التى اتخذت قرارات استصلاح مليون ونصف فدان زراعى وإنشاء الدلتا الجديدة، وإعادة إحياء مشروع توشكى، ودعم قطاعات الإنتاج الغذائى سواء الزراعى أو الصناعى سعياً منها لتحقيق أمنها الغذائى.

فضلاً عن دراسة إبراهيم، ٢٠١٤^(١٠) ودراسة حربة، ٢٠١٥^(١١) ودراسة بوثلجة، ٢٠١٦^(١٢) فقد توصلوا إلى أن تحقيق الأمن الغذائى المستدام يرتبط بتحسين أداء القطاع الزراعى ورفع الإنتاجية الزراعية وتحقيق تنمية زراعية مستدامة لمواجهة العجز الغذائى. وتتمثل المشكلة الرئيسة لهذه الورقة فى الإجابة على التساؤل الأتى: ما هو الوضع الراهن لحالة الأمن الغذائى فى دول شمال إفريقيا، وكيف تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائى فى تلك الدول؟

وينبثق عنها تساؤلات فرعية تتمثل فى:

أ- ما الإطار المفهومى للأمن الغذائى المستدام والتنمية الزراعية المستدامة ؟
ب- ما الوضع الراهن للأمن الغذائى والسياسات الزراعية فى دول شمال إفريقيا؟
ج- كيف تؤثر الحرب الأوكرانية الروسية على تحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا؟

د- ما أهم الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار السلبية للحرب الأوكرانية الروسية؟

وتحدد العناصر الرئيسية بالورقة فيما يلى:

أولاً: الأمن الغذائى المستدام والتنمية الزراعية المستدامة: إطار نظرى.
ثانياً: الوضع الراهن للأمن الغذائى والتنمية الزراعية فى دول شمال إفريقيا.
ثالثاً: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائى.
رابعاً: الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار السلبية للحرب الأوكرانية الروسية.
خامساً: رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا فى ضوء التنمية الزراعية المستدامة.

سادساً: الخاتمة.

أولاً: الأمن الغذائي المستدام والتنمية الزراعية المستدامة: إطار نظري

١- مفهوم الأمن الغذائي المستدام

ظهر مصطلح الأمن الغذائي في صيغة جديدة تتواكب والتغيرات الحالية، إذ أصبح الأمن الغذائي مطالباً بأن يكون مستداماً على الجانب الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي أخذاً بعين الاعتبار حق الأجيال القادمة في ضمان الحد الأدنى من الغذاء الصحي بصفة منتظمة للأجيال الحالية والمستقبلية. ويعرف الأمن الغذائي المستدام بأنه "توفير الغذاء المناسب للأجيال الحالية بأساليب لا تضع قيوداً مسبقة على الأجيال القادمة للتمتع بقدر مماثل أو أفضل من الغذاء"، ولضمان تحقيق قدر من الأمن الغذائي المستدام يجب الاعتماد على قاعدة موارد طبيعية منتجة ومتواصلة، ولكن التحدي الذي يواجه الحكومات والمنتجين هو زيادة الإنتاجية الزراعية للفدان، مع تعزيز القدرة الإنتاجية للموارد المتاحة.

وبالرغم من تباين الآراء حول تعريف الأمن الغذائي المستدام ومقوماته وأساليب تحقيقه، فإن هناك محورين أساسيين تناولتهما معظم التعاريف ولكن بدرجات مختلفة من التركيز والاهتمام، الأول: يتعلق بماهية الأمن الغذائي المستدام، وكمية ونوع الغذاء المطلوب توفره، ويؤخذ على أصحاب هذا التعريف أنهم لم يوضحوا كيفية وسبب تحقيق الأمن الغذائي المستدام، وبالتالي يعتبر تعريفهم تعريفاً نظرياً وليس عملياً، والثاني: يتعلق بكيفية الحصول على الغذاء سواء من المصادر المحلية أم الأجنبية، ولذلك يعتبر هؤلاء أن معدل تغطية الاحتياجات الغذائية من الإنتاج الوطني هو أنسب مؤشر وربما المؤشر الوحيد لمستوى الأمن الغذائي، ويؤخذ على هذه المدرسة أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية والأمن الغذائي قد يتعارض مع تحقيق التنمية المستدامة.

وبناءً على ما سبق، نجد أنه يمكن أن يتحقق الأمن الغذائي المستدام من خلال تبنى سياسة الزراعة المستدامة التي تهدف إلى إنتاج غذاء كاف وصحي من خلال الاستخدام الحكيم والرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن بين الإنتاج الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية، لضمان الإنتاج الذي يغطي جميع احتياجات الشعب كما ونوعاً من الغذاء مع الأخذ بعين الاعتبار حق الأجيال المستقبلية في تحقيق نفس المستوى، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج المحلي أم الاستيراد اعتماداً على الموارد الذاتية، وعليه فإنه كلما كانت النسبة الأكبر من احتياجات المجتمع الغذائية منتجة محلياً كلما أدى ذلك إلى استمرارية فرص الحصول على الغذاء، ومن هنا تأتي أهمية حسن استغلال الموارد اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام مثل الموارد الطبيعية الزراعية وغيرها^(١٣).

٢- مفهوم التنمية الزراعية المستدامة

تعرف الزراعة المستدامة بأنها: الإدارة الناجحة للموارد الزراعية المتاحة لدى الدولة، سعياً منها لتلبية احتياجات الأجيال الحالية والوفاء باحتياجات الأجيال القادمة، كما عرفت الجمعية الأمريكية للمحاصيل بأنها " تمثل الزراعة التي تهدف على المدى الطويل إلى تعزيز نوعية البيئة وقاعدة الموارد التي تعتمد عليها الزراعة، وتوفير احتياجات الإنسان من الغذاء وتحسين نوعية الحياة والمزارع ككل، كما تعرف بأنها" : التنمية ذات القدرة على الاستقرار والاستمرار والاستدامة من حيث استخدامها للموارد الطبيعية المتاحة، والتي تتخذ من التوازن البيئي محوراً ضابطاً لها، بهدف رفع المستوى المعيشي من جميع جوانبه مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها والحفاظ على القدرة الإنتاجية للموارد الزراعية المتاحة كحق للأجيال القادمة.

وتعتبر التنمية الزراعية مستدامة عندما تكون ممارستها سليمة بيئياً وناجحة اقتصادياً، وعادلة اجتماعياً، وملائمة ثقافياً وإنسانياً وتعتمد على منهج علمي شامل، وبالتالي فإن التنمية الزراعية المستدامة هي التنمية الزراعية التي تحقق التكامل بين ثلاثة محاور: الصحة البيئية، الربحية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية^(١٤).

ثانياً: الوضع الراهن للأمن الغذائي والتنمية الزراعية في دول شمال إفريقيا

تتمثل أهم مؤشرات الإنتاج الغذائي في دول شمال إفريقيا، التي يتم بواسطتها الحكم على الوضعية الإنتاجية في تلك الدول فيما يلي:

- مساهمة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول شمال إفريقيا: يعكس هذا المؤشر مدى فاعلية عناصر الإنتاج للقطاع الزراعي في البلد ومدى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتتصف نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي إلى الناتج المحلي في دول شمال إفريقيا بالتواضع الشديد، وهذا بدوره يدل على ضعف مساهمة الناتج الزراعي في النشاط الاقتصادي في دول شمال إفريقيا.
- مساهمة الزراعة في دول شمال إفريقيا في الناتج الزراعي العربي: بالنظر إلى نسبة مساهمة الزراعة في دول شمال إفريقيا في الناتج الزراعي العربي نجد أنها مرتفعة بعض الشيء، وهذا يدل على القوة والقدرات والإمكانات التي يمتلكها تكتل دول شمال إفريقيا، ودوره في تدعيم المواقف العربية تجاه التكتلات الأخرى.

• نصيب الفرد فى الناتج الزراعى: بالنسبة لنصيب الفرد فى الناتج الإجمالى فهو يوضح مدى الرفاهية الاقتصادية التى يتمتع بها الفرد فى بلد ما، أما بالنسبة لنصيب الفرد فى الناتج الزراعى فهو يعكس المستوى الغذائى للبلد، وتتفاوت نسب متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعى للناتج المحلى الإجمالى من بلد لآخر، حيث تبلغ أعلى نسبة فى موريتانيا، ويعود السبب فى ارتفاعها إلى المكانة التى يحتلها القطاع الزراعى فيها، أما تونس والجزائر وليبيا فتعتبر النسبة فيهما منخفضة^(١٥).

ويمكن تصنيف السلع الغذائية فى دول شمال إفريقيا إلى مجموعتين من السلع الغذائية كما يلى:-

أ- فئة مجموعة العجز الغذائى (الفجوة الغذائية)

تضم هذه المجموعة الحبوب- البقوليات- اللحوم وهى تتصف بالعجز الغذائى وعدم قدرتها على توفير الكميات اللازمة للمستهلكين، وتدنى وانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى، حيث تصدرت مجموعة الحبوب هذه المجموعات، ويعود السبب فى هذه الفجوة إلى الزيادة الكبيرة فى حجم الواردات من هذه المجموعة. أما إذا ما نظرنا إلى الكميات المتاحة من الاستهلاك لهذه المجموعة فإنه يلاحظ بأنها كميات دون المستوى المطلوب لتحقيق الأمن الغذائى من هذه المجموعة، ونتيجة لهذا التذبذب فقد انعكس ذلك على نسبة الاكتفاء الذاتى لمجموعة الحبوب.

ب- فئة مجموعة الفائض الغذائى

تتركز فى ثلاث مجموعات رئيسية تقريباً وهى الفواكه، الأسماك، والخضراوات وهذا ما يشير إلى بعض الإمكانيات المتوفرة مستقبلاً لتجارة الصادرات الزراعية فى دول شمال إفريقيا، ومحاولة دعم موقفها فى الأسواق العالمية وزيادة قدرتها التنافسية^(١٦).

ثالثاً: أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائى

١- التداعيات المحتملة على الأسواق الزراعية الدولية

تعد روسيا الدولة الأولى على مستوى العالم فى تصدير القمح بنسبة تصل إلى ٢٤٪ من إجمالى صادرات الدول العشرين الأكثر تصديراً، وبحجم صادرات بلغ فى العام الماضى نحو ٤٤ مليون طن. كذلك تعد أوكرانيا مصدراً مهماً لتجارة الحبوب والبذور الزيتية فى العالم، وتنافس حالياً منتجى

الأغذية الكبار مثل الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل والأرجنتين. كما أن أوكرانيا هي المصدر الأول لزيت عباد الشمس في العالم، حيث تصدره إلى ١٦٠ دولة حول العالم، كما تحتل مراكز متقدمة بين الدول الخمس الكبار المُصدرة للقمح والشعير وحب اللفت والذرة. وتشمل أسواق التصدير الرئيسية للمنتجات الزراعية الأوكرانية كلاً من شرق وجنوب شرق آسيا (مع الصين باعتبارها المشتري الأساسي)، وإفريقيا، والشرق الأوسط، وأوروبا.

وقد تسبب وقوع الغزو الروسي لأوكرانيا، في حدوث مزيد من الاضطرابات في الإنتاج الزراعي لأوكرانيا، الأمر الذي ترتب عليه وضع مزيد من الضغوط التضخمية على أسعار المنتجات الزراعية التي تؤثر بشكل كبير على الدول التي تعتمد في استهلاكها المحلي على الواردات الغذائية، وكذلك على السكان الفقراء الذين يعانون من تراجع مستويات الأمن الغذائي حول العالم.

من ناحية أخرى، من المتوقع أن يستفيد المزارعون في الدول المتنافسة (مثل الولايات المتحدة والبرازيل) من ارتفاع الأسعار، وسيسعون جاهدين لسد أية فجوات في المعروض السلعي من المنتجات الأوكرانية. كما ستؤثر أسعار السلع المرتفعة على أسواق الطاقة العالمية، حيث يتم استخدام حصة متزايدة من إنتاج المحاصيل لإنتاج أنواع مختلفة من الوقود مثل الإيثانول أو الديزل الحيوي^(١٧).

٢- أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي

يحتل الاتحاد الروسي وأوكرانيا دوراً حاسماً في الاقتصاد العالمي؛ نظراً للتأثير القوي للدولتين في القطاع الزراعي العالمي لأنهما مُنتجان رئيسيان للقمح، والأسمدة، وزيت الطعام. وبذلك فإن تخفيض الكميات المصدرة من تلك السلع سيؤدي إلى حدوث أزمة كبيرة في الكميات المعروضة حول العالم، ومن ثم تزداد معدلات التضخم بشكل كبير، ويمكن توضيح مدى تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العالمي من خلال النقاط التالية:

- أن أوكرانيا تلعب دوراً أساسياً في نظام الغذاء العالمي، فوفقاً للصندوق الدولي للتنمية الزراعية تساهم روسيا وأوكرانيا معاً بنحو ١٢٪ من الأسعار الحرارية الغذائية التي يتم استهلاكها في العالم. وتذهب نحو نصف صادرات أوكرانيا-٤٠٪ من القمح والذرة- إلى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، التي تعاني بالفعل من مشكلات الجوع .

- يؤدي خفض الصادرات أو ارتفاع أسعار الأسمدة إلى حدوث أزمة في المعروض من المنتجات الغذائية. ويرجع ذلك إلى أن العديد من المنتجات الزراعية تعتمد بشكل أساسي على الأسمدة لرفع الجودة والكمية المنتجة. ويعتبر الاتحاد الروسي مورداً رئيسياً للأسمدة ومغذياته النيتروجين والفوسفات والبوتاسيوم.
- يمكن أن يؤثر عدم استقرار الروبل الروسي والعقوبات المفروضة على روسيا، خاصة الإجراءات المتعلقة بالقطاع المصرفي على التعاملات البنكية التي ستكون أكثر صعوبة.
- قد يؤدي نقص الأغذية أو ارتفاع أسعارها إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية في المنطقة، ومن ثم يمتد تأثير الحرب الروسية على أوكرانيا إلى الكثير من الدول. وقد ارتفعت بالفعل أسعار المواد الغذائية العالمية في فبراير ٢٠٢٢ بنسبة تزيد على ٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢١، وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.
- تؤثر الصراعات السياسية سلباً على كل جوانب النظام الغذائي تقريباً، بدءاً من الإنتاج، والحصاد، والنقل، وحتى الإمدادات، والتسويق، والاستهلاك. كما تؤثر هذه الصراعات أيضاً بشكل مباشر على الأمن الغذائي من خلال تدمير المحاصيل الزراعية، وتقييد حركة التجارة، مما يؤدي إلى نقص المعروض من الأغذية، وارتفاع أسعارها^(١٨).

٣- أثر الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي في دول شمال إفريقيا

بدأت الآثار المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية على سلاسل إمداد الغذاء تظهر في دول شمال إفريقيا، حيث تستورد هذه الدول جانباً كبيراً من احتياجاتها من القمح من روسيا وأوكرانيا. ومع بدء موسم الزراعة في أوكرانيا وروسيا، أصبح هناك قلق من الاضطرابات طويلة الأجل التي سيحدثها النزاع على الغذاء.

ويمكن توضيح الآثار المحتملة للصراع الروسي الأوكراني على دول شمال إفريقيا، كما

يلي:

- تؤدي الحرب بين روسيا وأوكرانيا إلى حدوث زيادة حادة في أسعار القمح العالمية، في الوقت الذي ترتفع فيه أسعار المواد الغذائية إلى حد كبير بسبب اضطرابات سلسلة التوريد المرتبطة بوباء كورونا، وهذا من شأنه أن يحد من قدرة دول شمال إفريقيا على تحقيق الأمن الغذائي المستدام .

- تشكل الواردات الأوكرانية أكثر من ٤٠٪ من واردات القمح في ليبيا. وخلال الأسبوع الأول من العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، ارتفعت أسعار القمح والدقيق وارتفع معها قلق التجار من انقطاع المخزون، وقاموا برفع الأسعار بنسبة تصل إلى ٣٠٪ تقريباً. ورغم وجود احتياطات استراتيجية من القمح لسنة أشهر قادمة، لم يتم منع أزمة القمح في عدة مدن ليبية^(١٩).
- وقد تم فرض آلية عقابية مثل تجميد التسجيل التجاري لشركات الدقيق والمطاحن غير الملتزمة بالية التوزيع المعتمدة التي تفرض سعراً موحداً للدقيق. وتم العمل على زيادة المخزون الاستراتيجي للقمح لتمكين مطاحن الدقيق من العمل بكامل طاقتها الإنتاجية لثلاثة أشهر على الأقل، وتقييد توزيع الدقيق على المخازن من خلال "النقابة العامة للمخابز، وتحديد سعر ١١٠ دنانير ليبية نحو ٢٢ دولار كحد أقصى لـ ٥٠ كيلوجراماً من الدقيق. كما وعدت الحكومة بمعالجة المخاوف المالية والجمركية للشركات المتضررة من هذه الآلية.
- تعد مصر من أكبر مستوردي القمح في العالم من كل من روسيا وأوكرانيا، حيث تستورد مصر قرابة ٨٠٪ من قمحها من روسيا وأوكرانيا. وقد ألغت "الهيئة العامة للسلع التموينية" مناقصتين لشراء القمح منذ بداية الحرب الروسية بسبب ارتفاع الأسعار وقلة المعروض. كما أعلنت الحكومة عن حظر فوري لمدة ثلاثة أشهر على صادرات بعض السلع مثل القمح، والدقيق، والمواد الأساسية الأخرى. وتأمين القمح من مصادر بديلة لتجنب النقص الفوري في مخزون القمح. وفي ضوء الإجراءات المتبعة لضبط الأسعار بالأسواق وتزامناً مع ما خلفته الحرب الروسية الأوكرانية من آثار اقتصادية، قررت الحكومة المصرية تحديد سعر إجباري للخبز الحر غير المدعوم من الدولة مع إقرار عقوبة قاسية للمخالفين.
- ارتفعت الأسعار في المغرب قبل اندلاع الحرب الأوكرانية، وقامت بزيادة مخصصات دعم القمح والدقيق إلى ٣٥٠ مليون يورو، وعطلت الرسوم الجمركية على استيراد القمح.
- تستورد تونس حوالي ٦٠٪ من احتياجاتها من القمح من أوكرانيا وروسيا، ولم يكن بوسعها القيام بدعم القمح والدقيق، ورفضت البواخر تفرغ حمولتها من القمح لعدم دفع ثمنها، حيث يتزايد الدين مع تناقص الاحتياطات من العملات الأجنبية. أما الجزائر فتعتبر ثاني مستهلك للقمح في إفريقيا، وخامس مستورد للحبوب في العالم^(٢٠).

رابعاً: الجهود المبذولة للتخفيف من الآثار السلبية للحرب الأوكرانية الروسية

من المرجح أن تلجأ الدول الأكثر اعتماداً على المنتجات الزراعية والغذائية من كل من أوكرانيا وروسيا إلى استراتيجية متعددة الآجال. ففي الأجلين القصير والمتوسط، ستلجأ الدول المستوردة إلى تكوين احتياطي مناسب من السلع الغذائية، بالإضافة إلى التحوط ضد تقلبات المناخ، والاتجاه بعيداً عن أوروبا نحو أسواق شرق آسيا وأمريكا الجنوبية. أما في الأجل الطويل، فيمكن أن تلجأ الدول المستوردة إلى زيادة حجم الاكتفاء الذاتي من الإنتاج المحلي للمنتجات الغذائية الرئيسية، مع العمل على تعديل أذواق المستهلكين وفقاً لطبيعة وظروف الإنتاج المحلي.

ويستدعى التصدي للآزمات الغذائية على نحو فاعل اتخاذ مبادرات سريعة وتضامنية ومتعددة الأطراف لتعزيز القدرة على الصمود في مجالى الغذاء والزراعة ودعم الأمن الغذائى فى البلدان الأكثر تأثراً بالأزمة. وتنفذ أنشطة هذه المبادرات من خلال المؤسسات التالية:

١- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

عقدت دورة استثنائية لمجلس منظمة الفاو فى أبريل ٢٠٢٢، بناءً على طلب قرابة أربعين دولةً عضواً، ومنهم بلدان الاتحاد الأوروبى السبع وعشرون. وأتاح هذا الاجتماع اعتماد قرار حظى بدعم ٨٠ دولةً عضواً يدعو منظمة الفاو إلى ما يلى:

أ- متابعة تداعيات الحرب الأوكرانية على الأمن الغذائى العالمى عن كثب.

ب- تقديم خطط قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل فى المجال الغذائى لدعم القطاع الزراعى فى أوكرانيا والبلدان الأكثر تأثراً بتداعيات الحرب.

ج- تعزيز القدرة على الصمود فى مجالى الغذاء والزراعة، ولا سيما على صعيد القارة الأفريقية، فى سبيل تلبية الاحتياجات المحددة محلياً.

د- ضرورة تلبية احتياجات المزارعين الأوكرانيين الفورية على الصعيد التشغيلى، وتمثل احتياجاتهم فى وقود الديزل المخصص للآلات الزراعية، والأسمدة، ومنتجات الصحة النباتية والبذور، التى يتطلبها العمل الزراعى فى المستقبل.

هـ- تمول فرنسا، برنامج منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بصورة خاصة بقيمة تبلغ ٢ مليون يورو، ويهدف البرنامج إلى دعم القطاع الزراعى الأوكرانى الذى أنهكته الحرب على وجه التحديد^(٢١).

٢- المبادرة الفرنسية لتعزيز القدرة على الصمود في مجالي الغذاء والزراعة

قدمت فرنسا مارس ٢٠٢٢ في سياق ترؤسها لمجلس الاتحاد الأوروبي، مبادرة ترمي إلى تعزيز الأمن الغذائي في البلدان الأكثر تأثرًا بالأزمة. وذلك بدعم من المنظمات الدولية، ولا سيّما منظمة التجارة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ويركز هذا الاقتراح الفرنسي على الأبعاد الثلاثة التالية:

أ- بعد تجارى يرمى إلى تهدئة التوترات فى الأسواق الزراعية ويشمل ما يلي:

• خطة طوارئ لصرف المخزونات فى حال حدوث أزمة، لتفادى أى حالة نقص وضبط ارتفاع الأسعار.

• التزام متعدد الأطراف بعدم فرض قيود على تصدير المواد الأولية الزراعية.

• رصد شفاف للعوائق التجارية الزراعية والأسعار فى الأسواق.

ب- بعد تضامنى يرمى إلى الاستعداد لتداعيات الحرب فى أوكرانيا اعتبارًا من موسم صيف عام ٢٠٢٢، وتعمل فرنسا على نحو وثيق مع برنامج الأغذية العالمى من أجل وضع آلية التضامن للتخفيف من حدة التداعيات السلبية فى حال تفاقت الأزمة. وستتيح هذه الآلية للبلدان الأكثر تأثرًا التزوّد بالمنتجات بأسعار أدنى من أسعار السوق.

ج- بعد يرمى إلى تطوير الإنتاج فى البلدان المعنية أكثر من غيرها، حيث يستعين الصندوق الدولى للتنمية الزراعية بخبرته الوفيرة فى هذا المجال فيقدم اقتراحًا عمليًا للغاية من أجل تحقيق ما يلي:

• زيادة الاستثمارات فى نظم الإنتاج المستدامة والقادرة على الصمود.

• الاضطلاع بعمل جزرى فى مجال العادات الغذائية فى سبيل الحد من الاعتماد على الاستيراد.

• تعزيز التكامل بين الأسواق المحلية والإقليمية.

• مكافحة الفاقد من الغذاء والهدر الغذائى.

ويجب أن يتم تنفيذ هذه الأركان الثلاثة مع الشركاء الإقليميين، ولا سيّما على صعيد القارة الأفريقية، فى سبيل تلبية الاحتياجات المحددة محليًا. ويكمن الهدف فى العمل مع الشركاء الأفارقة فى تطوير قطاعات أساسية مثل البروتينات النباتية وتنفيذ مبادرة السور الأخضر العظيم، وهو ما يتسق مع الالتزامات التى قُطعت خلال مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى الأخير. ويمكن أن تتجسد هذه الجهود فى خطة مشتركة بين الاتحاد الأوروبى والاتحاد الأفريقى من أجل

تنفيذ البعد الثالث من مبادرة تعزيز القدرة على الصمود فى مجالى الغذاء والزراعة، فى سبيل الاتساق مع الأهداف التى تتدرج فى صميم الاستراتيجية الغذائية الزراعية التى ينتهجها الاتحاد الأفريقى (٢٢).

خامساً: رؤية مستقبلية لتحقيق الأمن الغذائى المستدام فى دول شمال إفريقيا

فى ضوء ما سبق، قدمت الدراسة عددا من المقترحات وتتمثل فيما يلى:

- ١- يمكن لدول شمال إفريقيا أن تحقق الأمن الغذائى المستدام من خلال، بذل الجهود وتطبيق سياسات وبرامج سواء على المستوى الفردى أو فى إطار التعاون الإقليمى. واعتمدت عدة بلدان سياسات زراعية جديدة، وشرعت فى إجراء إصلاحات تهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعى، وتحسين إدارة الأراضى والموارد المائية، والأراضى الزراعية لتعزيز الأمن الغذائى. وتركزت الجهود على أخذ المخاطر المناخية والكوارث الطبيعية فى الاعتبار بقدر أكبر.
- ٢- العمل على زيادة الاستثمارات الزراعية فى دول شمال إفريقيا، مما يساعد على زيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد الزراعية ورفع مستوى الدخل الزراعى، والحد من تقلباته وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذى يترتب عليه تحقيق الأمن الزراعى والغذائى.
- ٣- تنمية التجارة الخارجية ودعم الصادرات التى تتم بين الدول نوعياً وكمياً وزمناً، بهدف توفير مصدر مستمر من النقد الأجنبى لتمويل خطط التنمية الاقتصادية من ناحية، ولاستيراد القدر اللازم من السلع الغذائية الضرورية كالقمح لتحقيق الأمن الغذائى المستدام من ناحية أخرى.
- ٤- يجب أن يتم العمل على دعم التكامل الاقتصادى الزراعى والغذائى العربى والمتوسطى والأفريقى لإزالة القيود على الحركة التجارية للسلع الغذائية أو لعناصر الإنتاج المستخدمة فى إنتاجها بين هذه الدول، والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية الغذائية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع فى إنتاج واستهلاك الغذاء.
- ٥- يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء من خلال زيادة الرقعة الزراعية خاصة من محاصيل القمح والذرة والبقوليات وقصب السكر وبنجر السكر والفاول السودانى وفاول الصويا وغيرها، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر من الدولة التوجه للتنمية الزراعية الأفقية باستصلاح واستزراع مزيداً من الأراضى الزراعية.

٦- دعم الترشيد الاستهلاكى الغذائى لضبط وتنظيم الاستهلاك بما يحقق أكبر منفعة اقتصادية على المستوى القومى والفردى.

٧- تبنى سياسة سعرية زراعية ذات تأثير مباشر على القطاع الزراعى من خلال: تحقيق الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية، تنظيم وهجرة الموارد داخل وخارج القطاع الزراعى، تنظيم العلاقة بين المنتجين والمستهلكين وتنظيم الإنتاج، توجيه هيكل الاستهلاك من السلع والخدمات بما يتفق مع أهداف المجتمع ويسهم فى تحقيق الأمن الغذائى المستدام.

٨- يجب أن يتم تقليل الفاقد الإنتاجى الزراعى المحلى الذى يشكل جزءاً كبيراً لا يستهان به من الطاقة الإنتاجية الإجمالية، وبالتالي فإن اتباع أساليب وطرق تكنولوجية حديثة سواء أثناء العملية الإنتاجية أو عبر المراحل التسويقية المختلفة أو تطوير أساليب التخزين المتبعة حالياً كماً وكيفاً، يؤدى إلى توفير قدر لا يستهان به من الطاقة الإنتاجية لكل السلع الزراعية الغذائية المهمة، مما يشكل إضافة لا يستهان بها للحد من مشكلة تقادم العجز الغذائى.

٩- من الضرورى خلال المرحلة الحالية وفى المدى القصير العمل على ضمان التدفق السلس للسلع الغذائية والاستفادة الكاملة من إمكانات السوق الدولية لتأمين العرض والطلب الغذائى^(٢٣).

سادساً: الخاتمة

يمكن للمجتمع أن يحقق أمنه الغذائى المستدام إما من خلال إنتاج احتياجاته الغذائية محلياً وإما من خلال استيرادها من مجتمعات أخرى مع تفضيل الخيار الأول إذا لم يكن باهظ التكلفة من حيث كفاءة استغلال الموارد المتاحة، كما يمكن القول إن العلاقة بين التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائى المستدام هى علاقة تشابكية، إذ لا يمكن تحقيق أمن غذائى مستدام دون الاعتماد على تنمية زراعية مستدامة، فالزراعة المستدامة هى الزراعة التى بإمكانها تلبية احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من الغذاء، وتوفير فرص عمل مستدامة ولاقئة، والحفاظ على القدرات الإنتاجية وتجديد الموارد الطبيعية وتعزيزها والحد من التعرض لنقص الأغذية وتعزيز الاعتماد على الذات، واستخدام التكنولوجيا المتطورة للحفاظ على الجانب الايكولوجى الذى يعتبر من أهم الأسس الداعمة لاستدامة الأمن الغذائى.

ويواجه الأمن الغذائي المستدام في دول شمال إفريقيا، بعدة تحديات داخلية وخارجية تتمثل التحديات الداخلية في: انخفاض نسبة الأراضي الزراعية الصالحة مقارنة بالمساحة الكلية، ندرة المياه وسوء استغلالها، التغيرات البيئية والمناخية، الفجوة التقنية أو التكنولوجية وضعف التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي، أما التحديات الخارجية فتشمل: صعوبة تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي، وقد كشفت جائحة كورونا عن هشاشة الأنظمة الصحية والغذائية لدول شمال إفريقيا، وبدأت الجائحة كأزمة صحية لكنها سرعان ما تحولت إلى أزمة شاملة، تؤثر على كل قطاعات الاقتصاد وتفرض تحديات خطيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتمثل الأزمة الروسية الأوكرانية تهديدًا مباشرًا للأمن الغذائي في العديد من الدول يستدعي حلولاً عاجلة لتقليل تبعات هذه الأزمة، وأخرى طويلة الأمد لتفادي تكرار آثارها، لذلك يجب على الدول العربية بالكامل إعادة النظر في تعريفها لمفهوم الأمن القومي العربي وتضمين الأمن الغذائي باعتباره أحد مكوناته، وإعادة الاعتبار لمفهوم الأمن الغذائي العربي والذي طالما كان الحديث عنه يعد من باب الرفاهية، إلى أن يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي لكل الدول العربية من الغذاء عبر رفع معدلات الإنتاج المحلي والتوسع في زراعة المحاصيل الرئيسية، ودراسة إمكانيات وفرص التكامل الغذائي العربي من أجل تعزيز الأمن الغذائي لجميع دول المنطقة عبر الاستثمار في مشروعات زراعية عربية مشتركة، وذلك في ظل وجود فوائض مالية عربية ضخمة وأراضي عربية شاسعة قابلة للزراعة، وموارد وتجارب عربية متميزة في مجالات عدة ترتبط بشكل أو بآخر بعملية إنتاج الغذاء ولا ينقصها فقط غير التكامل.

وإذا ما ذهبنا لبحث تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الغذائي العربي سنجد أن روسيا هي أكبر مصدر للقمح في العالم بـ ٣٧,٣ مليون طن سنويًا، في حين تأتي أوكرانيا في المركز الرابع بـ ١٨,١ مليون طن سنويًا، لكن ما يمثل الخطورة هو أن معظم الدول العربية التي يمثل الخبز فيها غذاءً رئيسيًا تعتمد بشكل رئيس على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا، بعد أن أظهرت لنا نتائج البحث أن عام ٢٠٢٠ على سبيل المثال شهد استحواذ الدول العربية وحدها على ١١٪ من صادرات القمح العالمية، واستيرادها نحو ١٦٥,١٣ ألف طن من القمح من روسيا، ونحو ٥٩٨,٧ ألف طن من أوكرانيا، وهو ما يمثل ٤٢,١٪ من مجمل صادرات طرفي الأزمة وفقًا لبيانات اتحاد المصارف العربية، هذا فيما يتعلق بالدول العربية مجتمعة أما بالنظر لكل دولة على

حدة سنجد أن مصر على سبيل المثال هي أكبر مستورد للقمح في العالم وأكبر مستوردي للقمح الروسي واستوردت ٢٢٪ من صادراته عام ٢٠٢٠، وكذلك المستورد الأول للقمح الأوكراني إذ استوردت في ذات العام نحو ١٧٪ من صادراته، أما بقية الدول العربية فليست أحسن حالاً أو أقل اعتماداً.

المراجع

- ١- أوليفيا السيد صالح وآخرون، دراسة اقتصادية تحليلية للأمن الغذائي لمحصول القمح في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر الحادي والعشرون للاقتصاديين الزراعيين بعنوان الأمن الغذائي المصري في ظل مخاطر الأسواق العالمية، القاهرة، ٢٠١٣ ص ٧.
- FAO, An Introduction to the Basic Concepts of Food Security 2008, p5.
- ٢- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا الأمن الغذائي في شمال إفريقيا: تحليل الحالة واستجابات الدول لعدم استقرار الأسواق الزراعية، مكتب شمال إفريقيا، الطبعة الأولى، الرباط، ٢٠١٢، ص ٤.
- ٣- عثمان خلف، واقع ومساهمات القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي: دراسة تحليلية مقارنة لحالة الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٢، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٤.
- ٤- المنظمة العربية للتنمية الزراعية تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠١٢، ص ٥.
- ٥- انظر ذلك:
- Adel El-Beltagy, "Agricultural Development and Food Security in 7 Constraints and Opportunities": North Africa, kambala, Oughanda, April 2004.
- ٦- انظر ذلك:
- UNDP, Development Challenges for the Arab Region-Food Security and Agriculture, March, 2009.
- ٧- حامد نورالدين، مهددات الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١١، ص ١٠ .
- ٨- الطاهر مبروكي، الأمن الغذائي في المغرب العربي، مجلة الباحث، العدد ٩، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١١.
- ٩- عمرو حسين الصديق، تأثير الأزمة الأوكرانية الروسية على الأمن الغذائي وتداعياتها على الدول العربية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، أبريل ٢٠٢٢، ص ١٢.

-كنزى سيرج، الأمن الغذائي فى ظل الحرب الروسية الأوكرانية، المركز المصرى للفكر والدراسات الإستراتيجية، يناير ٢٠٢٢، ص ٣٢.

١٠- صالح ابراهيم، الفجوة الغذائية وأبعاد الأمن الغذائى للدول العربية فى ظل المستجدات الاقتصادية الدولية، الملتقى الدولى التاسع حول استدامة الأمن الغذائى فى الوطن العربى فى ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلى، ٢٠١٤ الجزائر.

١١- محمد حربة، الواقع الغذائى العربى وأسبابه: التحديات والتطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الإستراتيجية، الرياض، ٢٠١٥.

١٢- بوتلجة، دور الاستثمار الزراعى فى تحقيق الأمن الغذائى العربى، رسالة دكتوراه فى العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلى بالشلف، الجزائر، ٢٠١٦.

١٣- حمد السيد عبد السلام، م الأمن الغذائى للوطن العربى، كتاب عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢، ص ١٢-١٤.

١٤- رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائى العربى وتغيراته المحتملة فى ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٤، العدد الأول، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق ٢٠٠٨، ص ٢٠-٢٢.

١٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية، مجلد ٣٨، ٢٠١٩.

١٦- منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية، الإدارة المستدامة للمياه فى الزراعة شرط أساسى للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخى، نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائى، ٢٠١٧، ص ٣٩-٤١.

- صالح ابراهيم، الفجوة الغذائية وأبعاد الأمن الغذائى للدول العربية فى ظل المستجدات الاقتصادية الدولية، الملتقى الدولى التاسع حول استدامة الأمن الغذائى فى الوطن العربى فى ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلى، الجزائر، ٢٠١٤، ص ١٥.
-Bingxin Y, Toward a Typology of Food Security in Developing Countries, Development Strategy and Governance Division International Food Policy, Research Institute 2010., p. 12,

١٧- عبد المنعم سعيد، تداعيات الأزمة الأوكرانية على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ٣.

١٨- انظر ذلك:

FAO, Impact of the Ukraine-Russia Conflict on Global Food Security and Elated Matters, 2022, p. 5.

١٩- كنزى سروج، مرجع سابق، ص ٥.

٢٠- انظر ذلك:

FAO, Impact of the Ukraine-Russia Conflict on Global Food Security and Elated Matters, 2022, p. 7.
- عمرو حسين الصديق، تأثير الأزمة الأوكرانية الروسية على الأمن الغذائي وتداعياتها على الدول العربية، المركز الديمقراطي العربى، برلين، أبريل ٢٠٢٢.

٢١- عبد المنعم سعيد، مرجع سابق، ص ٥.

٢٢- انظر ذلك:

Anna C., Russia's war on Ukraine: Impact on Food Security and EU Response, European Parliamentary Research Service Research Service PE April, 2022, p. 5.

٢٣- انظر ذلك:

Nature Human Behaviour, Implications of the Russia-Ukraine War for Global Food Security, Vol. 6, June, 2022, p. 7.

Abstract

The Reality of Sustainable Food Security in North African Countries in Light of the Russian-Ukrainian War

Shireen Menshawy

The Ukrainian crisis caused a significant global inflation in the areas of energy, food, minerals and supply chains. The repercussions of this crisis threaten food security in North African countries and the world as a whole, amid fears of a shortage of supplies of basic crops such as wheat and corn. The current war caused a crisis in supply chains that were already affected by the general closure due to the Corona pandemic during the past two years. The direct effects of the Russian-Ukrainian war on food supply chains began to appear in North African countries, where these countries buy a large part of their wheat needs from Russia and Ukraine. Given that the planting season is about to begin in Ukraine and Russia, there is concern about long-term disruptions from the food conflict.